

عليها وان تعقد وقت خروج اهل بلد ولا يبرهن من الاشتغال  
 بنحو زاد واطار رقة وقدره الاجير على الشروع في العمل بان  
 لا يقوم به نحو من يمنعه منه من الخروج واستماع المدة لا يركب  
 المحو وكون الاجير قد ادى فيه نسكه الموجه عليه وان يبي عليه لآخر  
 كان استوجره من اعتمده للخدمة وان لم يخرج وعكسه الا في صورة ما لو  
 استوجره من اعتمده لخدمة عن بيت عليه المنك ان قوت الاجير  
 للميت فيقع المخرج وان لم يخرج الاجير عن نفسه كما مر في كتابا وان  
 لا يفسد الاجير الاحرام عن اوله سني الاحرام وحيمة الاجير  
 الى كمال النسك وانما في قبل الاحرام فلا يشي له او بعدة فله  
 القسط من السبي يوزع على السير والاعمال كما مر وان لا يبيع  
 على الاجير حصيد يخل به والا فهو كونه ولاقوات والا انقلب  
 له وانفسخت الاجارة وان لا يندره الاجير قبل الوقوف في ربح  
 وقبل الطوفان في العمرة والا انقلب له واجارة الذمة تخالف  
 العينية فيما ذكر الا انها لا تنفسح بما مر من انفساخ العينة  
 لكن بخبر المتاجر في ذلك بين العتق وعلقه ان لم تاخير  
 النسك وكذا في شرط ان فقط حلول الاجرة اي بان لا يذكر  
 اجل وتسليمها في مجلس العقد فيمنع فيها الاستبداد والتوكل  
 ولها زيادة على ما مر في كل منها شروط لو اتفق واحد منها  
 فسدت ويجوز بعدة عشر شكرا علم المتعاقدين باعمال النسك  
 كما مر في كتابا وان يئوي النسك ممن استوجره له مع نية الاحرام  
 وكون الاجر معلوما ولو كجر المشاهدة من غير علم قدره كما  
 في البيع واستجماع المتعاقدين ما في البايح والشركي من الشروط  
 فكون اجيرا سحر من حرام كفا وكون المحجوج عنه ميتا او

نسكه والانتقال  
 له وان لا يايح  
 الاجير

وان اشتغل  
 بالاجرة  
 فيكون  
 الاجير

سقطوا